

Distr.
GENERAL

A/48/884
S/1994/221
25 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيسا لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز أتشرف بأن أحيل طيا نسخة من رسالة فخامة الرئيس سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا، رئيس حركة بلدان عدم الانحياز الموجهة الى رئيس مجلس الأمن للابلاغ بأراء الحركة بشأن أحدث التطورات المتعلقة بجمهورية البوسنة والهرسك.

أكون ممتنا إذا ما رتبتم لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نفروهو وسنومورتي
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة من رئيس اندونيسيا، رئيس حركة بلدان عدم الانحياز إلى رئيس مجلس الأمن

بصفتي رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز، أتشرف بأن اطلع سعادتكم، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٤ على آراء الحركة فيما يتعلق بالحالة الراهنة في جمهورية البوسنة والهرسك. إن البلدان غير المنحازة لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء أعمال العدوان المسلح وإبادة الأجناس وممارسة "التطهير الإثني" التي ترتكب ضد جمهورية البوسنة والهرسك وهي دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وضد شعبيها. وبرغم الإدانة من جانب المجتمع الدولي وصدور قرارات عديدة من جانب مجلس الأمن، فلا يزال هناك مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والأديان يتعرض للإبادة. وفي واقع الأمر فإن بلدان عدم الانحياز ترى أن استمرار العدوان الصربي ما هو إلا نتيجة لفشل المجتمع الدولي في تنفيذ نضج قرارات مجلس الأمن التي من شأنها أن تحمي السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك التي تقطعت جذور الملايين من البشر فيها بينما أصبح ثلثا البلاد واقعا تحت الاحتلال فضلا عن الخسائر الكبيرة في أرواح الأبرياء. ومما أدى إلى تفاقم هذا النشل، حظر الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك مما لا يزال يحرم هذا البلد من أعرق حقوق السيادة العائدة له وهو الدفاع عن النفس. وقد جاء التمهض العشوائي لسوق في سراييفو حيث قتل نحو ٧٠ من الأفراد وجرح المئات ليشكل أحدث تصرف وحشي يرتكب ضد شعب البوسنة.

وفيما تدرك بلدان عدم الانحياز أن الأنداز الذي وجهته منظمة معاهدة شمال الأطلسي بالتهديد بشن غارات جوية على المواقع الصربية المحيطة بالعاصمة المحاصرة سراييفو، يبدو وكأنه لشي استجابة بسحب الأساحة الصربية الثقيلة من منطقة الاستيعاد البالغة ٢٠ كيلومترا حول سراييفو، إلا أن الوضع الحالي لا يزال يدعو بوضوح إلى التسليح باليقظة المستمرة وكفاءة الامتثال الكامل بما يفرضه إلى رفع حقيقي للحصار. وينبغي للأمم المتحدة أن تكمل ألا يتم إعادة وزع الأسلحة التي تم بالفعل سحبها إلى مناطق أخرى مما يتيح للصرب شن المزيد من الهجمات على جمهورية البوسنة والهرسك. وعليه، يصبح من المحتم أن ينعقد مجلس الأمن بفرض معالجة الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك على نحو من الاستعجال، مع اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣). ويشمل هذا التدابير الكفيلة بالرفع الفعال للحصار عن سراييفو وعن المدن الأخرى المحاصرة في البوسنة والهرسك ولاسيما "المناطق الآمنة" وترحب بلدان عدم الانحياز بوقف إطلاق النار النافذ حاليا في سراييفو والمنطقة المحيطة بها بوصفه خطوة مهمة نحو الامتثال لقرارات مجلس الأمن. إلا أنها تؤكد أن الأعمال القتالية لا زالت جارية في أماكن أخرى في طول البلاد وعرضها، كما تشدد على ضرورة أن يسارع مجلس الأمن إلى انفاذ وقف شامل لجميع الاشتباكات المسلحة بما يعزز العملية السياسية.

وانطلاقاً من التطورات الأخيرة، فإنني أعتقد أن ثمة حاجة حقيقية لاستعراض ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا وتنقيحها بطريقة تتيح تلبية احتياجاتها من أجل منع وقوع المزيد من العدوان من جانب القوات الصربية وضمان وصول المعونات الانسانية.

وينبغي لي أن أبين للمجلس بوضوح أن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز تعارض بقوة أي اقتراح يكون من شأنه وضع سراييفو تحت السيطرة الادارية للأمم المتحدة وأنها لن تؤيد أي اقتراح من هذا القبيل فمثل هذا الاجراء سوف يحرم جمهورية البوسنة والهرسك من حقها في ممارسة سيادتها على عاصمتها. إن مدينة سراييفو هي العاصمة السياسية للبوسنة والهرسك. وفضلاً عن ذلك فهي تقف رمزا وطنيا للمقاومة ضد الوحشية والعدوان وإبادة الأجناس. وكونها استمرت باقية حتى الآن وتحملت مشاقاً لا حصر لها معناه أن من غير المتصور أن يفضي بها الحال الى أن توضع تحت سيطرة أجنبية ولو كانت من جانب الأمم المتحدة.

وفي ضوء قوة الدفع الجديدة من أجل المفاوضات السلمية نتيجة سحب المدفعية الصربية الثقيلة من منطقة الاستبعاد في سراييفو، وفي ضوء فشل عملية السلم القائمة في جنيف، يتعين على المجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الأمن، النظر في اقامة آلية جديدة للمفاوضات فيما بين أطراف النزاع، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي جيد التنظيم بهدف التوصل الى حل عادل ونهائي. ومثل هذا الحل ينبغي أن يقوم على أساس الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية البوسنة والهرسك ويتسق مع التزامات حركة بلدان عدم الانحياز بالمساهمة في الجهود للتوصل الى حل عادل ودائم لمسألة البوسنة والهرسك حيث تقف الحركة على أهبة الاستعداد للمشاركة في مؤتمر دولي جيد الإعداد أو في أي عملية تفاوض جديدة.

إن بلدان حركة عدم الانحياز تحت مجلس الأمن بقوة على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية سيادة جمهورية البوسنة والهرسك مع العمل في سياق هذه العملية على إثبات فعاليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وبلدان عدم الانحياز مستعدة في هذا الخصوص لمساعدتكم وضميركم من الأطراف المعنية في تحقيق سلم عادل ودائم في ذلك البلد الذي مزقته الصراعات. ولهذه الغاية، تكلف بلدان حركة عدم الانحياز على تشكيل فرقة عمل معنية بالبوسنة والهرسك كي تتولى تنسيق مواقف أعضائها ومباشرة العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة.

رئيس جمهورية اندونيسيا
(توقيع) سوهارتو
